حظر تأدية أي أعمال للغير في غير أوقات العمل الرسمية إلا بإذن كتابي من الوزير

ديوان الخدمة المدنية: حسم الأحقية في الترقية والمكافآت وفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص

عصام الربيعان

ديوان الخدمة المدنية

أكد رئيس ديوان الخدمة المدنية د. عصام الربيعان، أن مدونة السلوك الوظيفي لها دور أساسي في تنظيم النزاهة والشفافية والاحترام المتبادل، كما أنها تسهم في خلق بيئة عمل إيجابية تنمي الإنتاجية والتعاون ونشر أهداف مشتركة.

وأوضح أن الهدف الأساسي من الدليل الاسترشادي لمدونة السلوك الوظيفي هو التزام الموظف تجاه المؤسسة التي ينتمي لها وتنفيذ 3 ركائز أساسية، والتي تشمل: الاحترام وإنجاز العمل والالتزام بساعات العمل الرسمية، وذلك للسعي نحو تحقيق أهدافها وتنمية نجاحاتها.

ودعا الربيعان الجميع في الجهات الحكومية إلى الالتزام بما جاء في المدونة تحقيقا للرضا الوظيفي والشعور بالانتماء المؤسسي والولاء الوظيفي الذي يعد عنصرا حيويا لإنجاح أي مؤسسة.

وقال رئيس ديوان الخدمة المدنية د.عصام الربيعان: نتمنى لجميع الجهات الحكومية قادة ومسؤولين وموظفين الارتقاء الى الأفضل لتطوير المنظومة الإدارية بتطبيق مبدأ النزاهة والشفافية والتعاون والعمل المثمر ومكافحة الفساد الإداري بمختلف أنواعه، كما تقدم بالشكر والامتنان لكل من عمل بإخلاص وجد تحقيقا للتطوير.

ووفقا لمضمون مدونة السلوك الوظيفي، فإنها تعتبر وثيقة أساسية لتحديد معايير وقيم ذات مسؤولية الهدف منها التزام الموظفين وسلوكياتهم في بيئة العمل، كما تسهم هذه المدونة في تعزيز ثقافة الاحترام والتعاون وتحديد السلوكيات والمبادئ التوجيهية وتحقيق مبدأ النزاهة والشفافية.

كما ترتبط هذه المدونة ارتباطا وثيقا بتوجه القادة والمسؤولين في الجهات الحكومية، وذلك من خلال تشجيع الموظفين على القيم الإيجابية وإنشاء بيئة عمل آمنة تركز على الاحترام المتبادل وتفعيل ثقافة الباب المفتوح في التعامل، مما يعزز ثقافة العمل الأخلاقي المثمر، والتي تهدف الى نشر الوعي المؤسسي بكل أنواعه.

ومدونة السلوك الوظيفي عبارة عن مجموعة مبادئ ومعايير إرشادية تهدف إلى الشفافية وضمان النزاهة والمساءلة في العمل وإدارة رقابية داخلية فعالة، والالتزام الأخلاقي الطوعي وتعزيز القيم والسلوكيات الحسنة، على أن تلتزم الجهات الحكومية بنشر مدونة السلوك داخل مقرات العمل وعلى المواقع الإلكترونية وتسليم الموظفين المعينين الجدد والحاليين نسخا منها.

وحددت الوثيقة واجبات المسؤول تجاه مرؤوسيه في توفير بيئة عمل جيدة وآمنة في حدود المتاح إداريا وتنظيميا وماليا، وتوزيع المهام وأعباء العمل على الموظفين بعدالة، ومراعاة المساواة في التعامل بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو المواطنة أو الدين أو السمات الشخصيا الأخرى، وإتاحة فرص التدريب المناسب بهدف تعزيز مهارات الموظفين، وذلك في حدود الميزانية المعتمدة، ونقل وتبادل الخبرات ومساعدة الموظفين على تطوير مهاراتهم وتحسين أدائهم، وتشجيع الموظفين على المشاركة في اتخاذ القرار، والإشراف على مرؤوسيهم ومحاسبتهم، والتصرف كمثال جيد يقتدى به، والالتزام بالقوانين واللوائح، وتقييم أداء الموظفين واستخدام نتائج التقييم لتقرير الأحقية في الترقية والمكافآت وفقا للقرارات واللوائح المنظمة، واتخاذ قرارات تعيين أو ترقية أو منح علاوات أو مكافآت أو إسناد الأعمال وفقا للقانون وعلى أساس مبدأ تكافؤ الفرص، وألا تكون هذه القرارات مبنية على الروابط الأسرية أو الولاء السياسي أو أي اعتبارات أخرى.

واشتملت الوثيقة على بنود واجبات الموظف تجاه عمله، وهي: العمل بمهنية وكفاءة، وانتهاج قيم النزاهة التي تعزز من ثقة الجمهور في حيادية وكفاءة بالعمل، والتقيد بأنظمة العمل بإخلاص من حيث التواجد في مكان العمل والالتزام بساعات العمل الرسمية، وأداء العمل بمهنية واستخدام أفضل القدرات، والتقيد بالوقت المخصص لتنفيذ المهام بما يتفق مع توجيه المسؤولين واللوائح والقوانين، والسعي للاستمرار بتحسين الأداء وتطوير القدرات المهنية، والالتزام بأخلاقيات وسلوكيات العمل، ومراعاة المظهر اللائق، والعمل بولاء لجهة العمل، طاعة الرؤساء في حدود القانون، ويعفى الموظف من العقوبة التأديبية إذا ثبت أن ارتكابه للمخالفة كان تنفيذا لأمر كتابي صدر إليه من رئيسه بالرغم من التنبيه عليه بالمخالفة، وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر، ولا يسأل الموظف مدنيا إلا عن خطئه الشخصي، مع العمل باحترام وحكمة ولباقة، وأن يتسم سلوكه بالحكمة والاحترام في علاقاته مع المسؤولين والزملاء والمراجعين وموظفي الخدمات، وتقديم الخدمات للمراجعين بالسرعة الممكنة وبدون تأخير، والتصرف بطريقة مهذبة وبروح الزمالة مع الرؤساء والزملاء، وحل الخلافات بين الموظفين في مكان العمل بطريقة متحضرة دون مشاحنات أو خصومات شخصية وذلك بالتشاور مع الأطراف المعنية، والعمل بحيادية ومساواة في المعاملة ومراعاة العدالة والمساواة في القرارات والتعامل سواء كانت مع الزملاء أو المراجعين بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو الدين أو السمات الشخصية الأخرى، والتصرف وفقا للقانون وممارسة الصلاحيات التقديرية بحيادية بما يحقق المصلحة العامة وبما لا يتعارض مع اللوائح والقوانين السارية، عدم التعسف ضد أي شخص أو مجموعة أو هيئة أثناء أداء المهام الوظيفية ومراعاة المصلحة العامة، وتقديم الخدمات العامة في حدود المسؤوليات على المستوى المطلوب دون أي تأخير غير مبرر، وفي حالة تأخير أو رفض الخدمات العامة يتم توضيح الأسباب القانونية أو التنظيمية التي تسببت في ذلك، وإعطاء الأولوية لذوى الاحتياجات الخاصة بما لا يتعارض مع القانون وتقديم المساعدة والدعم لهذه الفئات، والتصرف بتجرد بعيدا عن الانتماء السياسي وعدم محاولة الوقوف ضد السياسات والقرارات والإجراءات القانونية للسلطات العامة، الإفصاح وسرية المعلومات وحق الاطلاع، والتعامل بصورة ملائمة مع المعلومات والوثائق وفقا للقوانين السارية في هذا الشأن، مع الأخذ بالاعتبار حق الآخرين في الاطلاع والحصول على المعلومات الرسمية المصرح بتداولها، الإفصاح عن المعلومات في ضوء اللوائح والأحكام القانونية دون الإخلال بمبدأ سرية وحساسية تلك المعلومات، حماية سرية وحساسية المعلومات المؤتمن عليها، وعدم السعي للحصول على معلومات لا ترتبط بأداء الوظيفة أو غير مصرح الاطلاع عليها، عدم إساءة استخدام المعلومات التي يحصل عليها أثناء أداء المهام الوظيفية، وتزويد الأفراد والكيانات بأي معلومات يطلبونها للوفاء بحقوقهم والتزاماتهم، واحترام الممتلكات والأموال واستخدام ممتلكات ومعدات المكتب لأغراض العمل فقط، وينبغي عدم استخدام وسائل الاتصال للأغراض الشخصية، فاستخدام معدات المكتب ووسائل الاتصال للأغراض الشخصية يعد تعديا على المال العام، واستخدام ساعات العمل الرسمية بشكل أمثل لصالح العمل، مع عدم استغلال أوقات العمل لإنجاز مصالح خاصة، وعلى الموظفين الذين تقع على عاتقهم مسؤولية الإدارة المالية أن يتحلوا بالصدق والنزاهة والحيادية بحيث يتم الحصول على أفضل السلع والخدمات في مقابل الأموال التي يتم إنفاقها دون السعي نحو أي منفعة شخصية، وعدم طلب أية هدية أو خدمة أو ضيافة أو أية مزايا أخرى أو قبولها لنفسه أو لأقاربه أو أصدقائه المقربين أو الأفراد والمؤسسات التي يرتبط معها بأعمال تجارية أو لمؤيديه السياسيين بما يؤثر على حيادية تنفيذ واجباته أو بما يبدو كمكافأة على أداء واجباته، وفي حال ما إذا كان هناك شك في إمكانية قبول الهدية أو الضيافة أو لوجود تضارب للمصالح عند قبول هذه الهدية أو الضيافة ينبغي استشارة الرئيس الأعلى أو الإدارة المعنية، وفي حال استحالة رفض الهدية أو اعتبار ردها إهانة لمن يقدمها ينبغي تسليم الهدية إلى جهة العمل، والتقيد بالتعليمات الصادرة من السلطات الصحية والمتعلقة بالسلامة الصحية، وعلى الموظف إخطار جهة عمله بجميع وسائل الاتصال إذا علم أنه مصاب بأي مرض من الأمراض السارية، واتباع التعليمات العامة التي تصدرها السلطات الصحية.

وشرحت الوثيقة أن تضارب المصالح ينشأ من وضع قد يكون فيه للموظف العام مصلحة خاصة تؤثر أو تبدو أنها تؤثر على أدائه الحيادي والموضوعي لمهامه الرسمية، لذلك على المرشحين للتوظيف إعلام جهة العمل عن أي تضارب محتمل للمصالح قبل التعيين، وتشمل المصالح الخاصة للموظف أية منفعة يحصل عليها لنفسه، لأقاربه حتى الدرجة الثانية وهم (الأب –الأم –الأبناء –الجد –الجدة –الأخ – الأخت – الأحفاد) ولأي شخص هو قيم أو وصي أو ولي عليه، وكل شخص طبيعي أو اعتباري تربطه علاقة عمل أو وساطة أو وكالة أو نيابة، أي نشاط مالي أو شركة يشارك الموظف فيها بنسبة مؤثرة، وعلى الموظف أن يفصح عن حالة تعارض المصالح، وقد حدد المشرع أن يكون خلال 15 يوما من تاريخ العلم، والتنحي عن اتخاذ أي قرار مرتبط بحالة التعارض أو حتى المشاركة في اتخاذه، والتخلص من سبب قيام حالة تعارض المصالح وذلك بتفادي تضارب المصالح، وتجريد نفسه من المصالح الخاصة، وعدم المشاركة في اتخاذ القرار.

ويحظر على الموظف أن يؤدي أعمالا للغير بمرتب أو مكافأة أو بدونها ولو في غير أوقات العمل الرسمية إلا بإذن كتابي من الوزير، وفي حال تعرضه لأمور غير مسموح بها أو أي منفعة مباشرة أو غير مباشرة بموجب القوانين المعمول بها عليه القيام برفض المنفعة أو الهدية وتحديد الشخص الذي قدم هذا العرض والحصول على شهود وتفادي الاتصالات المطولة ما لم تكن بغرض معرفة السبب وراء هذا العرض لاستخدامه كدليل ضد مقدم العرض وتبليغ وتوثيق هذه المحاولة بأسرع وقت ممكن.

وجاء في الوثيقة أنه على الموظف إذا تنامى إلى علمه حدوث انتهاكات لتوجيهات وإرشادات السلوك من قبل موظفين عموميين ان يبلغ كتابيا رئيسه المباشر والموظف المختص بالجهة ورئيس الجهة، ويبلغ السلطات المختصة، وأن يكون الادعاء مدعما بالدليل، مع التأكيد على أن التزامات الجهة الحكومية تتضمن ضمان عدم تضرر الموظف الذي يبلغ عن حدوث الانتهاكات بحسن نية ولوجود أسباب معقولة تدفعه للاعتقاد بوجود مخالفة وتشكيل لجنة للتحقيق في هذه المسألة بصورة حيادية عادلة.

وطمأنت الوثيقة الموظف أنه باتباع الإرشادات المذكورة يمكنه المساهمة في خلق بيئة عمل آمنة وفعالة، وأن تطبيق كل ما ورد بهذا الدليل الاسترشادي للوثيقة يحميه من المساءلة التأديبية والمنصوص عليها في المادة 60 من المرسوم رقم 15 لسنة 1979 بشأن الخدمة المدنية.

هذا، ومن الأهمية ذكر أن الدليل الإسترشادي لمدونة السلوك الوظيفي صادر عن قطاع رقابة شؤون التوظف بديوان الخدمة المدنية، وهو من إعداد وتنفيذ مراقب شؤون التوظف للإدارات الحكومية عذاري فيصل بن حسين.

تتمات

ناصر المحمد

الطيب للجريدة ، والذي يتسم بالموضوعية والشفافية، آملين لكم دوام التقدم والنجاح، وأن تتواصل عطاءاتكم الصادقة لدعم مسيرة العمل الصحافي .

من جانبه بعث رئيس الحرس الوطني الشيخ مبارك الحمود، برسالة تهنئة لرئيس تحرير «الصباح»، قال فيها: « ننتهز هذه المناسبة الطيبة للتعبير عن الاعتزاز بما تميزت به جريدتكم وما حققته خلال مسيرتها المشرقة من إنجازات ومواقف وطنية مخلصة كان لها أطيب الأثر على جمهور قرائها.

أضاف: « نبعث إليكم ولأسرة التحرير وجميع الإخوة العاملين بجريدتكم الغراء خالص تهانينا بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية لصدورها، ونتمنى أن تواصل جريدتكم الغراء دورها الريادي في إطار الجو الديمقراطي الذي تنعم به صحافتنا وأن تكون على الدوام نبراسًا للرأي الحر.

كما هنأ الشيخ مبارك فيصل السعود الصباح بمناسبة عيد «الصباح» السنوي، متمنيا لها مواصلة مسيرة العطاء.

وقال الشيخ مبارك في تهنئته: بهذه المناسبة السعيدة، يطيب لي أن أعرب لكم عن صادق الثناء على ما تقوم به صحيفتكم الموقرة، من طرح مستنير ورؤى بناءة تصب في مصلحة أبناء كويتنا الحبيبة وأهلها الأوفياء.

وتلقى رئيس تحرير «الصباح» أيضا تهنئة من وزير الخارجية السابق الشيخ د. أحمد الناصر، جاء فيها: «يطيب لي أن استثمر هذه المناسبة السعيدة لأشيد بمسيرة عطائكم الصادقة لخدمة وطننا الحبيب ، وإسهاماتكم الطيبة لدعم العمل الصحافي به.

وثمن الناصر ببالغ الاعتزاز ما تقدمه «الصباح» من جهود مخلصة لنشر الوعي الفكري والثقافي بين أبناء الكويت.

بدوره هنأ القمص بيجول الأنبا بيشوي، قمص كاتدرائية مارمرقس للأقباط الأرثوذكس بالكويت الأستاذ الدكتور بركات عوض الهديبان، رئيس تحرير «الصباح»، في الذكرى الثامنة عشر لتأسيس جريدة الصباح الغراء.

وقال القمص بيجول: «يشرفنا كثيراً أن نهنئ سعادتكم وكل القائمين على الجريدة باسم كاتدرائية مارمرقس القبطية بالكويت، ذاكرين وشاكرين المجهودات العظيمة التي تقوم بها الجريدة في كل المجالات، وكذلك مشاركتها لنا في كل مناسباتنا، راجين لجميعكم دوام التقدم فى خدمة الكويت الشقيق مواطنين ووافدين.

الكويت : تعزيز

المحتملة، في إشارة إلى أن توريد الطلبات المتفق عليها يستدعي موافقة الكونغرس، إلا أن الإجراء غالباً ما يكون روتينياً بالنسبة إلى حلفاء واشنطن.

وكانت حكومة الكويت بحسب ما أفادت الوكالة «طلبت شراء المعدات والخدمات اللازمة، لتحديث وإعادة اعتماد صواريخ باتريوت PAC-2 المحسنة للتوجيه «GEM»، وصواريخ باتريوت المحسنة للتوجيه التكتيكية «GEM-T».

وأشارت إلى أن المعدات ستشمل صيانة الاستدامة والأدوات الخاصة، ومعدات الدعم والاختبار وقطع الغيار وأطقم التعديل والأدوات الشائعة ومعدات وتجهيزات الورشة، ومعدات مناولة المواد ودعم الاختبار واختبار وفحص موثوقية المخزون ودعم الإصلاح والإرجاع وقطع الغيار والتدريب، إلى جانب الدعم من ممثلي الخدمة الميدانية والفنيين والميكانيكيين وغيرهم من موظفي الدعم، وغيرها من العناصر ذات الصلة باللوجيستيات ودعم البرامج.

ورجحت الوكالة الأمريكية أن الصفقة المرتقبة ستدعم «أهداف السياسة الخارجية وأهداف الأمن القومي للولايات المتحدة، من خلال تحسين أمن حليف رئيس من خارج حلف شمال الأطلسي، وهو قوة للاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في الشرق الأوسط، كما أنها ستدعم قدرة الكويت على مواجهة التهديدات الحالية والمستقبلية من خلال المساعدة في الحفاظ على مستويات أعلى من الجاهزية العملياتية، مع الوفاء بخطط التحديث والتأهيل المهني. ولن تجد الكويت صعوبة في استيعاب هذه المعدات والخدمات في قواتها المسلحة».

أضافت أن تنفيذ المتطلبات التي أعلن عنها الجانب الأمريكي، سيتطلب تعيين ما بين خمسة إلى ثمانية ممثلين إضافيين للحكومة الأميركية أو المقاولين الأميركيين، للسفر إلى الكويت بصورة دورية على مدى فترة تراوح ما بين 15 إلى 20 عاماً، للمساعدة في عمليات الصيانة والاستدامة.

من جهة أخرى، صدر في الكويت مرسوم بقانون بمد الفترة المنصوص عليها في القانون رقم 3 لسنة 2016 بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ من المال الاحتياطي العام.

وجاء في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم 61 لسنة 2025 «تُمد الفترة المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم 3 لسنة 2016 المشار إليه لمدة سنتين ماليتين إضافيتين».

أما المادة الثانية فكان نصها: «على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية».

وذكرت المذكرة الايضاحية أنه صدر القانون رقم 3 لسنة 2016 بالإذن للحكومة في أخذ مبلغ مالي محدد من الاحتياطي العام لتعزيز القدرات الدفاعية للدولة خلال فترة 10 سنوات مالية، تبدأ من السنة المالية 2016/2015، وذلك لمواكبة المستجدات الاقليمية وضمان الجاهزية للقوات المسلحة.

وبالنظر الى قرب انتهاء الفترة الزمنية التي حددها القانون المشار اليه، واستمرار الحاجة الى استكمال المشاريع الدفاعية المعتمدة، فقد اقتضت الضرورة مد هذه الفترة لمدة سنتين ماليتين اضافيتين.

ويهدف هذا التمديد الى تمكين الجهات المختصة من استكمال برامج التسليح والتجهيز العسكري وفق الخطط المقررة مسبقا، وذلك دون تجاوز المبلغ المحدد في القانون رقم 3 لسنة 2016 المشار اليه، حيث لم يطرأ اي تعديل على حجم الانفاق المخصص، وانما يقتصر التمديد على منح مزيد من الوقت لانجاز المشاريع الدفاعية القائمة. على أن يستمر مجلس الدفاع الأعلى في ممارسة صلاحياته المحددة بموجب القانون رقم 3 لسنة 2016 المشار اليه، بما في ذلك الاشراف على تخصيص المبالغ المعتمدة، وصرفها، والاشراف على تنفيذ العقود لضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية وتحقيق الاهداف الدفاعية المقررة.

وإذ صدر الأمر الاميري بتاريخ 2 ذو القعدة 1445هـ الموافق 10 مارس 2024م متضمنا النص في المادة 4 منه على ان تصدر القوانين بمراسيم بقوانين، فقد تم اعداد مشروع المرسوم بقانون المرافق من مادتين، حيث نصت المادة الأولى من المشروع على مد الفترة المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من القانون رقم 3 لسنة 2016 المشار إليه لمدة سنتين ماليتين اضافيتين، وألزمت المادة الثانية من المشروع كل من رئيس مجلس الوزراء والوزراء بتنفيذه والعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المنيخ قدم

وللعلاقات الكويتية – البريطانية المزيد من النمو والازدهار.

وأكدت مديرة المراسم في وزارة الخارجية البريطانية ومساعدة رئيس المراسم الدبلوماسية الملكية فيكتوريا بسبي، في كلمة ألقتها بهذه المناسبة، أن «المملكة المتحدة والكويت ترتبطان بعلاقات ثنائية وطيدة للغاية عززتها صداقة تأسست منذ زمن طويل».

وأشارت إلى تولي السفير المنيخ مهام منصبه تزامنا مع مرور 125 عاما على العلاقات البريطانية – الكويتية، مضيفة: «لا نزال في خطوة متزامنة فيما يتعلق بقضايا مهمة بشأن الدفاع والأمن، ففي فبراير الماضي استضافت الكويت التمرين العسكري المشترك «محارب الصحراء الثامن» مع المملكة المتحدة» فيما تم نشر 16 فريق بريطاني عسكري في الكويت في العام الماضي 2024 لتدريب القوات المسلحة الكويتية».

وأوضحت أن العلاقات بين البلدين في مجالي التجارة والاستثمار لا تزال في أوجها، إذ تم توقيع مذكرة تفاهم للشراكة الاستثمارية في عام 2023 احتفالا بالذكرى السبعين لإنشاء مكتب الاستثمار الكويتي في العاصمة البريطانية لندن مشيدة بالأثر الإيجابي لتلك الاستثمارات على قطاعات العلوم الحياتية والطاقة المتجددة والتعليم والتكنولوجيا.

الرومي : الكويت

وزارة النفط، عقب رئاسته وفد دولة الكويت المشارك في الاجتماع الـ 59 للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج الذي عقد عبر الاتصال المرئي.

وأوضح وزير النفط أن التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في تحالف «أوبك بلس»، هو السبيل لتحقيق استقرار مستدام يضمن التوازن ويخدم أهداف النمو الاقتصادي العالمي.

وذكر أن اجتماع اللجنة المشتركة لمراقبة الإنتاج ناقش أحدث التطورات في أسواق النفط العالمية، في ظل التحديات التجارية والاقتصادية والتوترات الجيوسياسية التي تحتاج مزيدا من التحوط واليقظة لضمان توازن السوق وأمن الامدادات.

أضاف أن اللجنة استعرضت بيانات إنتاج النفط الخام خلال الأشهر الماضية إذ «أوضحت تقدير التعديلات الطوعية الإضافية في الإنتاج التي قامت بها الدول الثماني الأعضاء في أوبك بلس التي تم الإعلان عنها في أبريل ونوفمبر 2023 لدعم استقرار السوق».

وأفاد وزير النفط بأن «اللجنة أشارت إلى البلدان التي لم تحقق المطابقة والتعويضات الكاملة إذ أكدت من جديد على الأهمية الحاسمة لتحقيق المطابقة والتعويض الكاملين بالإضافة إلى تقديم خطط محدثة للتعويض إلى أمانة الأوبك بحلول 15 أبريل الجاري».

وشدد على الدور المهم لهذه الاجتماعات الدورية لتحالف أوبك بلس في متابعة مستجدات السوق التي تستدعي المبادرة والاستجابة السريعة للتحديات الطارئة.

وضم الوفد الكويتي في الاجتماع إضافة إلى الوزير الرومي، محافظ دولة الكويت لدى منظمة الأوبك محمد الشطي، والممثل الوطني لدولة الكويت لدى الأوبك الشيخ عبد الله الصباح.

مكتب «المادة الثامنة»

للحصول على ردود سريعة ومعلومات دقيقة عن الإجراءات المتعلقة بالجنسية وفقا لقانون المادة الثامنة، إذ يتم الرد على استفسارات المتقدمين خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة 8 صباحا حتى الساعة 2 ظهرا.

«الكهرباء» : أعمال

إن أعمال الصيانة سيترتب عليها فصل للتيار الكهربائي في المناطق والمواعيد المحددة بجدول الصيانة مؤكدة أن فترة أعمال الصيانة قابلة للزيادة أو النقصان بحسب ظروف العمل.

وكانت الوزارة قد دعت المواطنين والمقيمين إلى ترشيد استهلاك الكهرباء خاصة خلال أوقات الذروة من الساعة 11 صباحا إلى الساعة 5 مساء.

إبادة غزة

في نزوح 142 ألف شخص بين 18و23 مارس وأن 1.9 مليون شخص نزحوا قسريا في غزة منذ بدء الحرب.

واعتبر المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» أن مقتل وإصابة ما لا يقل عن 100 طفل يوميا في قطاع غزة منذ استئناف الهجمات الإسرائيلية بحسب ما أعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» بأنه أمر مروع.

أضاف «فيليب لازاريني» في منشور على «منصة إكس»، أن 15 ألف طفل استشهدوا في غزة منذ بدء الحرب بحسب التقارير، وقال إن الحرب حولت قطاع غزة إلى أرض محرمة على الأطفال.

وأكد أن وقف إطلاق النار في بداية هذا العام منح أطفال غزة فرصة للبقاء على قيد الحياة وفرصة لأن يكونوا مجرد أطفال، أما استئناف الحرب، فقد عاد ليسلبهم طفولتهم من جديد.

وشدد على أن قتل الأطفال، أينما كانوا غير مبرر على الإطلاق، ووصف ما يجري في غزة بأنه وصمة عار في ضمير الإنسانية وطالب بوقف فوري لإطلاق النار في القطاع.

وأفادت هيئة البث الإسرائيلية، أمس السبت، بأن مصر قدمت مقترحا جديدا لصفقة غزة. أضافت أن المقترح المصري الجديد هو حل وسط بين حماس وإسرائيل.

يأتي ذلك فيما أفاد مراسلون بتقدم للدبابات الإسرائيلية، صباح أمس، شرقي حي الشجاعية في غزة.

وكثف الجيش الإسرائيلي، عملياته الجوية والمدفعية على خان يونس، والمناطق الشرقية من مدينة غزة، ومدينة رفح، بحسب ما أفاد به مراسل «العربية» و«الحدث».

وكان الجيش الإسرائيلي قد أعلن عن بدء عملية برية في حي الشجاعية شمالي قطاع غزة بهدف توسيع المنطقة الأمنية والضغط عسكريا لفرض سيطرته على مناطق جديدة في القطاع لاستعادة الأسرى.

وأعلن الجيش الإسرائيلي أن قوات اللواء 401 عملت على توسيع المنطقة الآمنة في شمال قطاع غزة وإضافة إلى تدمير بنى تحتية تابعة لحركة حماس.

وتسببت أوامر الجيش الإسرائيلي بإخلاء عدد من المناطق في غزة، إلى نزوح جماعي قسري، هربا من القصف وبحثا عن مناطق آمنة في القطاع.

وأعلنت حركة حماس أن نصف المحتجزين الإسرائيليين موجودون في مناطق طلبت إسرائيل إخلاءها في الأيام الأخيرة.

وأكدت حماس أنها قررت عدم نقل هؤلاء الأسرى من هذه المناطق، وإبقاءَهم ضمن إجراءات تأمين مشددة، لكنها خطيرةٌ للغاية على حياتهم فيما حملت الحكومة الإسرائيلية مسؤولية الحفاظ على حياتهم.

واضطر آلاف الفلسطينيين للنزوح القسري من حيي الشجاعية والزيتون، شرق مدينة غزة بعد إنذارات إسرائيلية بالإخلاء الفوري. وقال مراسل «العربية» و«الحدث» إن مئات العائلات حملت ما تيسر من أمتعتها، وسارت نحو مناطق وسط وغرب المدينة، باحثة عن مأوى آمن.

يأتي ذلك فيما كشف تقرير لصحيفة «وول ستريت جورنال» Wall Street Journal أن إسرائيل بصدد تنفيذ خطة لاجتياح بري شامل في غزة، تهدف إلى احتلال طويل الأمد والقضاء على ما تبقى من قواعد حماس.

هذه الخطة يقودها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجديد إيال زامير، ويطمح من خلالها لحسم المعركة ميدانياً قبل أي تسويةٍ سياسية.

ووفقاً للصحيفة فإن الخطةَ تَحظى بدعم مباشرٍ من حكومةِ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.

وفيَ شأن مَتصل، من المتوقع أن يصل مبعوث البيت الأبيض ستيف ويتكوف إلى الشرق الأوسط الأسبوع المقبل.

ووفقا لموقع «أكسيوس» Axios، فإن ويتكوف سيلتقي في أبوظبي وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر لبحث اتفاق التبادل ووقف النار.